



PROVISIONAL

A/37/PV.99
20 December 1982
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفى مؤقت للجلسة التاسعة والتسعين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك

يوم الجمعة ، ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(قىصر)

السيد موشوتاس

الرئيس :

(نائب الرئيس)

— قضية فلسطين : [٣١] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بمارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
- (ب) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفووية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصححات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الرفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63589/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠

البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين :

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بمارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف A/37/35 و Corr.1 :
- (ب) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين A/37/49 و Corr.1 :
- (ج) تقرير الأمين العام A/37/525-S و A/15451 :
- (د) مشاريع قرارات A/37/I.42 ، A/37/I.45 ، A/37/I.47 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستأنف الجمعية هذا الصباح بحثها للبند

٣١ ، المعنون "قضية فلسطين" حتى يمكن ان تنتقل الى التصويت على كل مشاريع القرارات المتعلقة بهذا البند .

واسمحوا لي بأن أذكر الممثلين بأن المناقشة حول هذا البند قد استكملت في الجلسة العامة ٨٩ ، يوم الخميس ٢ كانون الأول / ديسمبر .

سوف أعطي الكلمة أولاً لمثل مالطة الذي يود تقديم مشروع القرار A/37/I.47 .

السيد غاوتشي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن المشاركين في تقديم مشروع القرار ، يشرفني أن أقدم رسمياً مشروع القرار A/37/I.47 ، الذي عم بجميع اللغات في ٢ كانون الأول / ديسمبر .

نعتقد أن نص مشروع القرار غني عن الشرح والتفسير . انه يشير الى القرارات الأساسية المتعلقة بقضية فلسطين ، بما فيها بالطبع قرارات مجلس الأمن ، كما يأخذ في الاعتبار تماماً الأحداث التي وقعت منذ ذلك الوقت حتى اليوم . كما أنه يأخذ في الاعتبار آخر اعلان هام أصدره المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي أعلن من جديد في رسالة الرئيس عرفات ، التي أرسلها في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني والتي تفيد أنه مصمم على :

" متابعة دوره في حل قضية فلسطين على أساس أن تتحقق في فلسطين حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ".

(A/37/I.47 . فقرة ١)

ويذكر مشروع القرار أيضاً أن مجلس الأمن ينفي أن يعترف بالجهاز بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف التي أيدتها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة عاماً بعد عام .
أخيراً ، يؤكد من جديد مasicic للجمعية العامة أن طالبت به مجلس الأمن من تنفيذ ذلك الجزء من الخطة فيما يتعلق بتقسيم فلسطين ، والذي لا يزال لم ينفذ بعد رغم حث الجمعية العامة على تنفيذه .

ان المشاركين في تقديم مشروع القرار يحدوهم الأمل في أنه سوف يحظى بالتأييد الجماعي الذي يستحقه .

بينما لي الكلمة ، سيد الرئيس ، اسمحوا لي بعد اذن الجمعية أيضاً ، أن أطلب تأجيل التصويت على مشروع القرار A/37/I.45 . والسبب في هذا الطلب أن المشاركين في تقديم هذا المشروع قد اتصل بهم عدد من البلدان المعنية التي تقدمت بمقترنات لتعديل النص الحالي . وقد بدأت المشاورات في جهد للتوصيل إلى اتفاق ، ولكنها لم تستكمل بعد ، ومن ثم نطلب مزيداً من الوقت . لهذا سوف نقدر كثيراً إذا لم يتم التصويت على مشروع القرار هذا اليوم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرثبون في تعليم تصوitem قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات الخمسة أو كلها . سوف تتساوح الفرصة أيضاً للممثلين لتعليم تصوitem بعد اجراء كل التصويتات .

أود أن أذكر الجمعية بأنه طبقاً للنفاذ ٨٨ من النظام الداخلي " ... لا يجوز للرئيس أن يأخذ لصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعدل تصوitem على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه " .
أود أيضاً أن أذكر الجمعية بأن تعليم التصويت محدد بعشرين قائماً وتتدلى به الوفود مائدة ها .

السيد هوجرشولت (الدانمرک) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتحدث نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتحليل تصويتها بشأن مشاريع القرارات المعروضة علينا .

ان المبادئ ، التي هي في رأي الدول العشر ، تشكل الأساس لتسوية شاملة ، عادلة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي قد وضعت في اعلان فيينا في ١٣ حزيران / يونيو ١٩٨٠ ، وفي بياناتها اللاحقة حول هذه القضية ، وهي معروفة جيداً على ما نعتقد . وقد قالت مؤخراً في بيانها الذي صدر في بروكسل في ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ أن هذه التسوية يجب أن تقوم على أساس عدد من المبادئ هي : أمن كل الدول في المنطقة ، بما فيها حق إسرائيل في الوجود ، والمعدالة لكل الشعوب ، بما في ذلك حق تقرير المصير للفلسطينيين بكل ما يترتب عليه من آثار والاعتراف المتبادل من جانب كل الأطراف المعنية .

وفي بيانها المشترك الذي ألقته في المناقشة في هذه الجمعية حول هذا البند ، أكدت الدول العشر من جديد التزامها بحق إسرائيل في العيش في أمن وسلام كما أكدت بنفس القوة التزامها الذي لا يتزعزع بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بكل ما ينطوي عليه . وقد أعلنت أيضاً عن رغبتها في أن ترى الشعب الفلسطيني في موقف يسمح له بدفع مطالبه بالوسائل السلمية وبالفاوضات . وتعتقد الدول العشر أنه من أجل أن تنبع المفاوضات فان الشعب الفلسطيني يجب أن يتمكن من الالتزام بها ومن ثم يمثل فيها . ونتيجة لهذا ، فان موقف الدول العشر لا يزال قائماً وهو أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تنضم إلى هذه المفاوضات .

وفي التصويت على مشاريع القرارات المطروحة أمامنا ستهتم الدول العشر بهذه المبادئ المشتركة التي تتمسك بها جميعاً . يتناول مشروع القرار A/37/I.٤٧ - بشكل خاص - النواحي الهامة المختلفة لمسألة التسوية الشاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي . وكما سيتضح فإن الدول العشر لديها تحفظات هامة بشأن تلك العناصر الواردة في مشروع القرار التي لا تتفق مع موقفها المشترك فيما يتعلق بالمبادئ الخاصة بالتسوية السلمية الشاملة . إن الدول العشر تعتبر أن النهج الوارد في مشروع القرار لحل النزاع العربي الإسرائيلي ينبغي أن يكون أكثر توازناً .

وبالإشارة بوجه خاص إلى مشروع القرار A/37/I.٤٢ فإن الدول العشر تلاحظ أنه قد ادرجت فقرة إضافية في منطوق مشروع القرار لهذا العام ، هي الفقرة ٢ ، تؤيد توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وتلتفت نظر مجلس الأمن إلى ضرورة العمل بهذه التوصيات . وكما هو الحال بالنسبة لمشروع القرار A/37/I.٤٧ لدى الدول العشر تحفظات هامة بشأن العناصر الواردة في توصيات اللجنة ، وهذه العناصر لا تتمشى مع موقفها المشترك المتعلقة بمبادئ الخاصة بالتسوية السلمية الشاملة .

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من المنطوق فإن الدول العشر تود أن تؤكد مسؤولية اللجنة ، في ضوء الحالة المالية الصعبة للأمم المتحدة وضرورة أن تحد وحد وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ، عند القيام بأعمالها بحيث لا تفرض علينا لا داعي له على ميزانية الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/37/I.٤٤ فإن الدول العشر تكرر ما جاء في تعليق التصويت المشترك فيما يتعلق بقرار العام الماضي المماطل ، وهو القرار ١٢٠/٣٦ جـ ، بأنها لا تعارض من ناحية المبدأ عقد مؤتمر دولي . ولا تزال الدول العشر تعتقد ، على أية حال ، أن عقد مؤتمر دولي خاص بقضية فلسطين لن يكون جديراً بالانعقاد إلا إذا كان من شأنه أن يساعد على تحقيق تقدم نحو التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي . وفي هذا السياق فإن الدول العشر يخالجها شكوك قوية فيما يتعلق بهذه التوصيات الواردة في تقرير اللجنة التحضيرية التي لا تتمشى مع الحاجة إلى نهج متوازن وبينما لمعالجة القضايا المعقدة ذات الصلة .

السيد ناوتني (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف النمسا

حول القضايا المتصلة بالحالة في الشرق الأوسط والوفاء بحقوق وتنمية الشعب الفلسطيني معروف للجميع . وقد اتيحت لنا الفرصة أن نكرر هذا الموقف في الجمعية العامة منذ أيام قليلة ولا داعي لذكره هذا الموقف الآن .

وسوف تصور النمسا لصالح مشروع القرارين الوارددين في الوثائقين A/37/I.٤٥ و A/37/I.٤٧ تصويتنا الايجابي يرتكز على التفهم التالي . ان مشروع القرارين يعترفان بحق جميع الدول في المنطقة في العيش داخل حدود آمنة . كما أنهما يعترفان بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة . ويكرران مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وعلى هذا الأساس يطالبان بانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٢ . ونرى ان الاشارة الى القرار ١٨١ (د - ٢) تعد تأكيداً جديداً لهذه المبادئ . وأخيراً فإن مشروع القرار A/37/I.٤٥ ، يدعو بصفة خاصة ، الى اجراء مفاوضات ترمي الى تحقيق سلم شامل وعادل و دائم يستند الى قرارات الأمم المتحدة ، على أن تشترك فيها جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وتعيد هذه العناصر عناصر أساسية في آلية تسوية للنزاع تتطلع الى العدالة والدّوام ، وهو ما أكدت النمسا عليه لسنوات عديدة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات كان وفد بلادي يفضل أن يرى اشاره - في منطوق مشروع القرار بصيغة أكثر ايجابية - الى حق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في العيش داخل حدود آمنة . ونحن نفسر الاشارة العامة الى قرارات الأمم المتحدة التي يجب أن تكون أساساً للمفاوضات ، إنها تعني بصفة خاصة القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن . ونرى أيضاً أن الجوانب الاقليمية تشكل جزءاً من هذه المفاوضات ، وكنا نفضل بالتالي صيغة ليس فيها هذا التزييد في التعميم كما هو الحال في الفقرة ٣ من منطوق القرار .

ان تصويتنا لصالح مشروع القرارين يجب أن يعتبر اعترافاً بجهود مقدمةهما من أجل التوصل الى نص بناءً والى ادخال هذه العناصر الأساسية التي لقيت قبولاً عالمياً من المجتمع الدولي .

السيد هارلاند (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تواصل نيوزيلندا تأييدها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) كأساس لتسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط. وإننا نؤيد التأكيد الوارد في هذا القرار ، والذي ينطبق بنفس القدر ، على إسرائيل ، بحق كل دولة في العيش في حدود آمنة ومحترفة بها ، بمنأى عن التهديد وأعمال القوة . وإن نيوزيلندا تعتبر ان العنصر الأساسي في مفاوضات التسوية السلمية في الشرق الأوسط يمكن في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة اذا رغب في ذلك . وقد عززت أحد اث لبيان في هذا العام رأينا هذا . ان نيوزيلندا تقرر بأن منظمة التحرير الفلسطينية تلعب دورا هاما في التعبير عن آمال ورغبات الشعب الفلسطيني ونعتقد أنه لا بد من مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات الشرق الأوسط على قدم المساواة مع بقية الأطراف المعنية .

ولهذه الأسباب ، يأسف وفد بلادى لأنه لن يتمكن من تأييد أى من مشاريع القرارات المأروحة للتصويت اليوم . ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.42 يؤيد توصيات واردة في قرارات سابقة امتنعت نيوزيلندا عن التصويت عليها . وان هذه التوصيات لا تظهر ، من وجهة نظرنا ، توازن المبادئ الواردة في القرار (٢٤٢) (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن ، وكذلك حال مشروع القرار A/37/I.47 . ولهذا سيمتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع القرارين هذين . كما أنه لدينا بعض التحفظات على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.43 وبشكل خاص على تعميد التكاليف المترتبة على أنشطة شعبة حقوق الشعب الفلسطيني . واننا نلاحظ من تقرير الأمين العام بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٢ بـأن هذه التكاليف تدرت بمبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي . ولهذا فإن وفد بلادى سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا أيضا .

السيد ببنيس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيصوت وفند بلادى لصالح مشاريع القرارات A/37/I.42 و I.43 و I.44 تمشيا مع سياستنا الثابتة في تأييد القضية العادلة للشعب الفلسطيني ، التي ستحت لي الفرصة للاعراب عنها في بيانى فسي المناقشة العامة حول هذا الموضوع :

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/37/I.٤٥ بصفته الحالية ، فإن وفد بلادى في وضع يعكّنه من تأييده أيضاً ، ولكننا على استعداد لقبول المب ممثل ماللة وفي حالة تقرير الجمعية العامة التصويت على مشروع القرار هذا ، فنحن سوف نحتفظ بموقفنا لحين رأيتنا النص الجديداً ما يقدّم إلى الجمعية العامة .

وسيصوت وفد بلادى مؤيداً أيضاً مشروع القرار A/37/I.٤٧ بشأن قضية فلسطين ، إنطلاقاً من أنه لو كنا سنصوت على الفقرات ؟ وهـ من المتوقـ بشـكل منفصل فـان وـفد بلـادـى سـيمـتنـعـ عن التصويـتـ عـلـيـهـماـ لأنـهـ يـؤـمـنـ بـأنـ مـجـلسـ الـأـمـنـ ، وـمـجـلسـ الـأـمـنـ وـحـدـهـ ، هـوـ الـذـىـ يـمـكـنـهـ اـتـخـاذـ التـدـابـيرـ الـمـنـاسـبـةـ فـيـ القـضاـياـ الـتـيـ تـهـدـدـ السـلـمـ وـالـأـمـنـ الدـولـيـينـ . أـمـاـ إـذـاـ كـانـتـ مـجـرـدـ توـصـيـةـ لـاـ خـيـرـ ، كـمـاـ يـنـصـ المـيـثـاقـ فـيـ المـادـةـ ١٠ـ مـنـهـ ، لـمـ قـامـتـ لـدـيـنـاـ صـحـوبـاتـ حـوـلـ هـاتـيـنـ الفـقـرـتـيـنـ .

السيد هتشينز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان حكومة استراليا ما تزال تشعر بقلق عميق ازاء قضية فلسطين ومصير شعب فلسطين . ان الأحداث المأساوية التي جرت أخيرا في لبنان قد ألت الضوء على خamaة المشاكل في المنطقة .

ان حكومة استراليا تعتقد أن حل قضية فلسطين أمر رئيسي بالنسبة لمستقبل الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وللأمن طوبي المدى لكل دول المنطقة . اننا نعتقد ان أي تسوية شاملة لمشكلات الشرق الأوسط ينبغي أن تقوم على أساس المبادئ التي أعرب عنها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . وهي تتضمن الاعتراف بحق إسرائيل والدول الأخرى في المنطقة وفي العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي استحوذت عليها في عام ١٩٦٧ . ان مثل هذه التسوية الشاملة ينبغي أيضا أن تقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه في وطن له بجانب إسرائيل ، ووضع مسؤوليته بأن يحيا في سلام مع جيرانه ، وحقه في المشاركة المباشرة في القرارات التي تؤثر على مستقبله .

اننا قد رحبنا بمبادرة الرئيس ريفان ، التي تسعي إلى التوفيق بين حقوق الأمن المنشورة لإسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين وإلى إجراء المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية . وكذلك فقد سرنا أن نلاحظ أن الاقتراحات العربية الأخيرة من مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في فاس تؤيد هدف التسوية التفاوضية . ان المخزي الأساسي لهذه المبادرات ، فضلا عن اعلان البنودية ، هو أنها بينما تتضمن اقتراحات محددة قد لا تكون مقبولة لطرف أو آخر ، فإنها تتفق جميعاً بالمعنى العام على التسوية التفاوضية . اننا نعتقد أن كون المفاوضات أمراً مستهدفاً يعتبر عنصراً أساسياً إذا تنا نبغي تحقيق تسوية . وأنه من غير الملائم أن تعلن استراليا في عبارات محددة عن مثل هذه التسوية . ونعتقد أن هذا ينبغي أن يتم بالتفاوض المباشر بين الأطراف الرئيسية في النزاع .

ويتبين مما قلته لتوى أن وفد بلادى لا يستطيع أن يؤيد جميع مشاريع القرارات التي سوف تصوت عليها . فاننا نشعر بالقلق لأن الصياغات التي استخدمت في بعضها قد غلبت في عبارات لا تساعد في الجهود البناءة من أجل حل المشاكل . واننا نعتقد أنه من غير الملائم للجمعية العامة أن تحاول اصدار حكم مسبق على نتائج عملية التفاوض .

(السيد هتشينز، استراليا)

ان وفد بلادى يعتقد أنه من المحمى على الأطراف المعنية مباشرة أن تختتم الفرض المتأحة حالياً ونأسف لأن بعض مشاريع القرارات التي على وشك أن تتعتمد لا تساعد في هذه المحاولة.

السيد كار (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادى سوف يصوت لصالح مشاريع القرارات الخاصة بقضية فلسطين وسوف يرحب باعتمادها وتنفيذها بسرعة. ان هذا الموقف يتماشى تماماً مع سياسة حكومة جامايكا ، التي دعت باستمرار الى انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، والى الاعتراف بالحقوق والتطبعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال وتكوين دولته ، والى البلوغ السريع لتسوية عادلة دائمة للمشكلة الفلسطينية والى الاحترام والقبول للسيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة موجودة في المنطقة ، ولحقها في العيش في سلام وأمان داخل حدود معترف بها دولياً ، بعيداً عن التهديدات وأعمال القوة.

السيد المرو (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت السويد بالنسبة لمشرعين من مشاريع القرارات أماننا ولمشروع ثالث يهد وأننا لن نصوت عليه الآن .
لقد امتنعت السويد عن التصويت من قبل في هذه الجمعية فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المزعج عقده بشأن قضية فلسطين . ورغم تحفظاتنا المستمرة بالنسبة لأساس هذا المؤتمر مثلاً جاء في القرار ٣٦/١٢٠ جيم ، فإن وفد بلادى يأمل أن يوفر المؤتمر ، بعد أن اتخاذ القرار بعده في أغسطس/آب من العام المقبل ، فرصة لزيادة التوعية بالأسباب الكامنة لقضية فلسطين ، كما اقترح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.٤٤ .

وبهذه الاعتبارات في ذهنتنا ، فإن وفد بلادى سوف يصوت لصالح مشروع القرار A/37/I.٤٤ .
ان السويد سوف تكون في وضع يسمح لها بأن تؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.٤٥ في شكله الحالي لو طرح للتصويت . ونستطيع أن نفعل ذلك لأننا نؤيد بشدة مفهوم المفاوضات من أجل التوصل إلى سلام شامل و دائم وعادل . وهذه المفاوضات هي التي تدعوا إليها الفقرة السادسة من منطوق مشروع القرار .

وفي الفقرة الرابعة من الديباجة ، يتم التذكير بمبدأ يجب ، في رأينا ، أن تكون أساس المفاوضات . ومن جانب آخر ، يرى وفد بلادى أن الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المنطوق تمثل إلى أن تصدر حكماً مسبقاً على نتيجة المفاوضات المطلوبة . وبالتالي يجب أن نتحفظ في موقفنا إزاء هذه الفقرات الثلاث .

وبالنسبة للنص الجديد الآخر هذا العام وهو مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.٤٧ ، تنوى السويد الامتناع عن التصويت عليه لأسباب تتصل بتلك التي تجعل وفد بلادى يؤيد A/37/I.٤٥ . ان مشروع القرار A/37/I.٤٧ رغم أنه يتضمن بعض العناصر الايجابية ، يتجاهل الحاجة للتوصل الى حل للنزاع عن طريق المفاوضات . ولهذا السبب ، وأسباب أخرى لا يستطيع وفد بلادى أن يؤيده .

السيد دسكيـر (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان قضية فلسطين تعتبر لب نزاع الشرق الأوسط . ولهذا ستصوت لصالح مشاريع القرارات المعروضة على هذه الجمعية اليوم ، لأننا نعتبرها اسهامات ايجابية في البحث عن حل .

ان وفدى يعتقد ان الحل العادل لقضية فلسطين لا بد ان يصون في آن واحد حقوق الفلسطينيين والحقوق المشروعة لدولة اسرائيل . وفي هذا الصدد ، نقترح تبادل الاعتراف بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . ولتشجيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على التحرك في هذا الاتجاه ، يتعين على المجتمع الدولي أن يحثهما على السير في طريق التوفيق المتبادل والحل الوسط . ان هؤلاء الذين يواصلون حتى اسرائيل على عدم الدخول في أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يساعدون عملية التوفيق المتبادل . ومن ناحية أخرى ، ان تلك الدول التي تستمر في انكار حق اسرائيل في الوجود لا يخدمون أيضا قضية السلام . ان وفدى لذلك يناشد كلا من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتراف كل منه بما بحقوق الأخرى .

فيما يتعلّق بالفقرة ١ من منطوق شروع القرار A/37/I.٤٥ ، الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/37/I.٤٧ ، يفهم وفـد بلادـي أنـ هاتـين الفـقرـتين اـنـتـاـ تـشـيرـانـ الىـ الـاحتـلـالـ الاسـرـائـيلـيـ لـلـضـفـةـ الغـرـبـيـةـ وـقـطـاعـ غـزـةـ .ـ اـنـاـ نـؤـيدـ اـقاـمةـ وـطنـ فـلـسـطـينـيـ فيـ هـذـهـ الـأـرـاضـيـ ،ـ وـلاـ نـسـطـطـيـعـ أـنـ نـقـبـلـ ضـمـ الـأـرـاضـيـ الـتـيـ اـحـتـلـتـهاـ اـسـرـائـيلـ بـالـقـوـةـ .ـ وـيـؤـيدـ وـفـدـ بلـادـيـ تـامـ التـأـيـيدـ الـقـرـاراتـ زـاـتـ الـصـلـةـ لـجـلـسـ الـأـمـنـ وـلـاسـيـماـ الـقـرـارـيـنـ (٢٤٢ـ ١٩٦٢ـ ٣٣٨ـ)ـ ،ـ الـذـيـنـ يـوـسـيـانـ الـأـسـاسـ الرـئـيـسيـ لـسـلـمـ مـسـتـقـرـ وـدـائـمـ فـيـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ .ـ اـنـ الـعـنـصـرـ الرـئـيـسيـ فـيـ السـعـيـ لـيـجادـلـ سـلـمـ دـائـمـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ الـاعـتـرـافـ بـحـقـ جـمـيعـ الدـوـلـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ ،ـ بـمـاـ فـيـهاـ اـسـرـائـيلـ ،ـ فـيـ أـنـ تـعـيـشـ فـيـ سـلـمـ دـاخـلـ حدـودـ آـمـةـ وـمـعـتـرـفـ بـهـاـ بـعـيـداـ عـنـ أـىـ تـهـديـدـاتـ أـوـأـىـ عـلـمـ مـنـ أـعـالـ القـوـةـ .ـ

السيد كرغين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان هذا النقاش الهام

سينتهي بلاشك باعتماد أربعة قرارات ، وربما أكثر ، من شأنها أن تضاف الآن إلى القائمة الطويلة للقرارات بشأن هذا الموضوع ، منذ أدرجت قضية فلسطين لأول مرة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين في ١٩٧٤ ، وتتناول هذه القرارات مأساة شعب تدور في دائرة مفرغة للنزاع ، وتكرار هذه القرارات على مر السنين ، إنما يرجع إلى اخفاق الأطراف المعنية في أن تدخل في حوار وتفاوض مثمر؟ ونتيجة ذلك أدى بهذه المنظمة إلى اصدار وثائق وتقارير ، وبنيات أساسية جديدة ، ومشروعات ، وبرامج عمل لا حصر لها . ومع ذلك ، وrogما عن جميع الجهود المكثفة التي انتوى عليها هذا الأمر ، واعتماد تلك القرارات بغالبية كبيرة كل عام ، لا يزال وضع حد لتلك الحالة المأساوية بعيداً عن متناول أيدينا .

أود أن أدرّي بتعقيب عام بشأن مشاريع القرارات المطروحة أمامنا ، وعلى وجه التحديد ، الإشارات المختلفة لحقوق الفلسطينيين . فكما هو معروف جيدا ، إن حكومة بلادي ، تؤكد دائماً على أن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء ، حقوق واهتمامات مشروعة يجب أن تؤخذ في الاعتبار في أية تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي . وفي رأينا أن أهم الحقوق الفلسطينية هو الحق في إقامة وطن في إطار أرض محددة بوضوح ألا وهي الضفة الغربية وقطاع غزة . ومع ذلك ، فإن حكومة بلادي ترى أن طابع ذاك الوطن ، وعلاقاته بغيراته ينبغي أن يقرّرها أطراف النزاع عن طريق التفاوض .

ونحن نعارض المحاولات الرامية للحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات بالأعمال التي يتم تنفيذها فعلا - مثل المستوطنات الاسرائيلية - ومن ناحية أخرى ، بالقرارات التي تصدر من جانب واحد في المحافل الدولية ، مثل بعض النصوص المطروحة على هذه الهيئة اليوم .

لذا ، لا نستطيع أن نؤيد قرارات تحاول بدرجات متفاوتة أن تلزم هذا الجهاز بهذا الخيار أو ذلك من الخيارات المتاحة لأطراف المفاوضات التي ستجرى في نهاية المطاف لتسوية هذا النزاع . وفي الحالات المطروحة علينا ، لا نستطيع أن نؤيد جميع التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بمارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كما هو مقترح في الفقرة ٢ من منطق مشروع القرار A/37/I.٤٤ ، رغم أننا ليس لدينا اعتراض على بعض منها . كما لا نستطيع أيضاً أن نؤيد هدف عقد مؤتمر دولي معنوي بقضية فلسطين ، وهو المؤتمر الذي أوصت به اللجنة التحضيرية كما هو مقترح في الفقرة ٢ من منطق مشروع القرار A/37/I.٤٤ ، ولا إعادة تأكيد أهداف سياسية معنية كما ورد في مشروع القرار الشامل A/37/I.٤٥ بصفتها الأصلية ، وفي مشروع القرار الجديد A/37/I.٤٧ ، وصفة خاصة بذلك الهدف المكرس لإقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين .

والنسبة لمشروع القرار A/37/I، كما هو مطروح علينا الآن ، فإنني أود أن أثني على المشاركين في تقديم الخطوة التي اتخذوها للأمام بأن أدرجوا في الفقرة الرابعة من الديباجة الاشارة الى " الحق في الوجود وفي الأمان لجميع الدول في المنطقة " . ويفسر وفدى بلادى هذه الاشارة على أنها تتضمن دولة اسرائيل ، ووفقا لهذا التفسير ، فإنه يحيى المشاركين في تقديم مشروع القرار على هذه الاضافة البناءة ، التي نأمل في أن يبنى على أساسها في المستقبل ، وأن ترد في القرارات المقبلة .

واذ قلت ذلك ، فيجب أن أضيف أن حكومة بلادى ترى أن الأساس لتسوية نهائية للنزاع العربي الإسرائيلي إنما يكن في المبادئ التي تم وضعها بعد جهد جهيد في قوارى مجلس الامم ٢٤٢ (١٩٦٢) و ٣٣٨ (١٩٢٣) . ان المطالبة "بانسحاب اسرائيل الكامل غير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧" الواردة في مشروع القرار A/37/I.٤٥ ، بصيغته الحالية لا تعكس في رأينا روح أو نص القرار ٢٤٢ (١٩٦٢) . ومن ثم ، فإنها لن تدعم التسوية التفاوضية . لذا ، فإننا لا نستطيع أن نؤيدها ، رغم أنها تتفق تماما على أن انسحاب القوات الإسرائيلية ينفي أن يشكل العنصر الرئيس في أية تسوية . ونحن نعتبر أن التأكيدات

المتكررة للمتحدين الإسرائيليين ، بأن إسرائيل لن تنسحب مطلقاً من الأراضي المحتلة ، لن تكون عاملًا مساعداً في عملية السلام .

وتنتهي نفس الملاحظات - بطبيعة الحال - على مشروع القرار A/37/I، وأود أن أضيف فيما يتعلق بشروع القرار هذا إننا نجد أن الإشارة - في هذه الآونة - إلى تنفيذ خطة التقسيم لعام ١٩٤٧ ، غير ملائمة .

في غموض الاعتبارات المذكورة آنفاً ، سيمتنع وقد بلادى عن التصويت على مشروعى القرارين A/37/I.٤٢ و A/37/I.٤٤ و A/37/I.٤٣ ، وسيصوت ضد مشروعى القرارين A/37/I.٤٧ و A/37/I.٤٥ . حينئذ سنقرر تصويتنا وفقاً للسلحوظات لنرى ما إذا ما كان سينبثق تص جديـد لمشروع القرار A/37/I.٤٦ . التي تقدـمت بها في هذا البيان .

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أثنتاً، المناقشة الأخيرة

بيان قضية فلسطين ، أعلن وزير خارجية البرتغال :

" موقف حكومتي فيما يتعلق بهذه القضية يستند الى مبادئ أساسية ثلاثة من مبادئ سياستنا الخارجية أولاً ، احترام حقوق الانسان ؛ وثانياً ، تنفيذ حق تقرير المصير ؛ وأخيراً ، ادانة كل أشكال التدخل المسلح في الأراضي التي تواجه تحالفات سياسية داخلية " (A/37/PV.85 ، ص ٢٣) .

ان هذا التحديد لموقف الحكومة البرتغالية فيما يتعلق بقضية فلسطين انما يحدو وفد بلادى الى أن يؤيد مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/37/I.042 و A/37/I.043 و A/37/I.044 و A/37/I.045 .
 وبالإشارة الى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.045 ، أود أن أوضح أهمية الدليلاً الجائز
وتصفة خاصة الفقرة الرابعة منها . ففي رأي حكومة البرتغال أنه من
بين جميع التوجيهات الصادرة عن هذه الجمعية ، ينبغي مبدئاً أساسياً لحل قضية فلسطين ألا وهو
حق جسم الشعب في المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في أن تعيش في سلم وأمن داخل حدود معترف

بها دولياً ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره
بحريّة .

ويؤسفنا أنه سيتعين علينا أن نستنعن بالتصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة
A/37/I.٤٧ نظراً ل تحفظات ذات طابع نظري واجرائي تتعلق بالفقرتين ٤ و ٥ من المذكورة .

السيد كاسمرى (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال قضية فلسطين
هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، كما تعدد تهديداً للسلم والأمن العالميين . وأنها لحقيقة مؤسفة
أن إسرائيل لا تزال تتعدى الرأى العام العالمي باستغارة وجودها غير المشروع في الأراضي الفلسطينية
وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، وذلك تجبر أعداداً لا حصر لها من الشعب
الفلسطيني على أن تصبح بلا وطن وعلاوة على ذلك ، فقد ألقى الموقف الأخير في لبنان مزيداً من
الضوء على المحنّة المأساوية للشعب الفلسطيني .

ان مثل هذه الأفعال المنفردة التي قام بها الدولة المحتلة ، مثل اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلاة ، قد احبطت فرص التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الأوسط . ان موقف تايلاند أيضا يتمثل في عدم الاعتراف بضم اسرائيل للقدس أو تأييد دعواها لتصبح عاصمة لإسرائيل . وهي تعتبر أيضا أن أي تغيير للمركز القانوني أو الديمغرافي للأراضي المحتلة بما في ذلك القدس ، يشكل خرقاً لقرارات الأمم المتحدة ، ولا يتمشى مع القانون الدولي .

ان موقف وفد بلادى بالنسبة لقضية فلسطين قد تكرر كثيراً وتم تسجيله . تأييد تاييلند تماماً اطار التسوية السياسية الشاملة الذى ورد في قرارات الأمم المتحدة المختلفة ذات الصلة ، وأعنى بها الانسحاب الفوري غير المشروط لإسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس . والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في تقرير المصير دون تدخل خارجى ، وحقه في الاستقلال القومى واقامة دولة ، وحقه في العودة الى ممتلكاته ودياره . يعتقد وفد بلادى أن حل القضية الفلسطينية يمكن في تسوية سلمية يتم التفاوض بشأنها ، مع مشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيدة للشعب الفلسطينى .

بينما نعترف بالحقوق المشرعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته ، فإن الحق الم مشروع لدولة اسرائيل في البقاء داخل حدود آمنة معترف بها ، يجب أن يعترف به أيضا .

في ضوء ما سبق ، فإن وفد بلادى سوف يصوت لصالح جميع مشاريع القرارات حول هذا الموضوع التي سوف تطرح للتصويت ، وسوف نتمكن من تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.45 ، إذا ما طرح هذا المشروع للتصويت عليه اليوم .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أيام الجمعية العامة
أربعة مشاريع قرارات تحت البند ٣١ من جدول الأعمال . وإذا ما أخذت في مجملها فسوف تجد
أن من قد منها يعتمد تقويض التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي . إن جميع مشاريع القرارات

هذه تشارك في حرب سياسية غير معلنة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة ، وتمرقل فكرة التصالح نفسها وتنتقص من هدف الأمم المتحدة السامي ومن هيئتها أيضا ، ومن ثم يتعمق علينا أن نرفضها .

ان الخط العام لهذه المشروعات استوحى ما يسمى باللجنة المعنية بمارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ومنذ تشكيل هذه اللجنة وقد منها بتوصياتها الأولى ، منذ ست سنوات ، فقد اتبعت سياسة متحيزه تماما ، ولا تتسم بالمسؤولية . لقد وضعنا نفسنا تحت تصرف الإرهاب الدولي . وأصبحت ادانة وقوع دعائته في هذه الجمعية . ان أي شك قد يمسنا او البعض في هذا الصدد قد فقد بالتأكيد في الأسبوع الماضي عندما قام رئيس اللجنة المعنية بالتجربة الى الاشارة للنقب ، الذي يشكل نصف أرض اسرائيل ، كاظيم " محظى " من جانب اسرائيل . وبالتالي فقد أفصحت عن أنه يؤمن بالغربية ، التي تقوم على أساس أن اسرائيل كيان لا يتمتع بحقوق ، وليس لها السيادة على أي اقليم . لقد انعكست هذه النظرية أيضا في محو اسرائيل من الخريطة المعروضة في معرض تجربة منظمة التحرير الفلسطينية أخيرا باقامتها في هذا البني تحت اشراف هذه المنظمة ، وبتحديد أكثر لجنة منظمة التحرير الفلسطينية سيئة السمعة هذه .

وعلى أساس الاراء السابقة ، فان رئيس وأعضاء اللجنة سوف يستمرون في القيام ب زيارات لا نهاية لها لمناطق مختلفة من العالم . وسوف يتم ذلك ليس على حساب الدول العربية المنتسبة للبترول أو المنظمات الإرهابية المعنية ، بل على حساب دافع الضريبة الدولي ، أي على حساب دافع الضريبة في تلك الدول التي تسهم بأكبر نصيب في ميزانية الأمم المتحدة ، والتي صوتت بشكل مستمر ضد أنشطة اللجنة ، كتبرير للأموال . اذن يجد وأنه من حق أعضاء لجنة منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على تسهيلات للسفر تحت أغية دعوى . ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تدفن رأسها في رمال " عدم التفاوض " و " عدم الاعتراف باسرائيل " ، التي لا تزال غريبة حقا .

مشروع القرار A/37/I-44 ، يطلب عقد " مؤتمر دولي معنى بقضية فلسطين " ، وهو عمل مسرف آخر يؤدي الى اهدران الكثير من الأموال على السياحة ، التي يقوم بها دعاة منظمة التحرير الفلسطينية وزملائهم . ان الآثار المالية لرحلة الأمم المتحدة هذه الى باريس تبلغ ٢٧ مليون دولار أمريكي ، وهذا يذكرنا بشعار تردد في الحرب العالمية الثانية ، الا وهو " هل هذه الرحلة ضرورية حقا ؟ ".

مشروع القرار A/37/I-43 ي يجب أن ينظر اليه من نفس الزاوية . ان الترقية التي لا يبرر لها لوحدة غير مشروعة لتتصبح شعبية في الأمانة ، سوف يستنزف موارد المنظمة في أحسن الحالات ، ويتضخم

ذلك خاصة في حالة التقشف المالي الحاد ، بالإضافة إلى أنها تمس هيبة ونزاهة الأمانة .

ليس هناك ما يبرر الاستثمار في استئناف موارد الأمم المتحدة المالية ، لكي توجه الى شعبية غير مشروعة وغير ضرورية في الأمانة ، بينما تترك مهام أخرى أهم وأكثر الحاجة دون موارد .

مشروع القرار I.47/37A يحاول في الحقيقة أن يعنى عقارب التاريخ الى الوراء ٣٥ عاماً ، وسلماً ذكرت أمام هذه الجمعية ، فإن العرب لا يستطيعون أن يطلبوا ما دمرته القوة المسلحـة في ١٩٤٢ ، و ١٩٤٨ . ان قرار الجمعية العامة المرفوض ١٨١ (٢ - ٢) لا يمكن أن تعود اليه الحياة في أوضاع ١٩٨٢ . ان فشل الدول العربية في اعتدائـها السلاح الذى كان يرمي الى تدمير إسرائيل في ١٩٤٨ ، لا يضفي ولا يمكن أن يضفي على انتهائـها للقانون الدولي أي شرعـية . وفي نفس الوقت فان ذلك الاعتداء المسلح يمنعها من الاستفادة من مشروع قرار للجمعية العامة كانت قد رفضـته حينـذاك ومحـته بعنـف من سجلـ التاريخ .

ان هذا ينطبق أيضا على ما جاء بالوثيقة A/37/I، فلمدة ٢٣ سنة تجاهل العالم العربي "قضية فلسطين". وفي ١٩٧٤ وبعد هزيمة العدوان العربي لسنة ١٩٧٣، فقد أعاد هذه المشكلة للأمم المتحدة واعتمد على مواصلة طريق الحرب بوسائل أخرى. واز فعل ذلك فقد تسبب في احداث نكسة لقضية التصالح ولوغ السلام بين اسرائيل وجيروانها العرب.

من الواضح أن جميع مشاريع القرارات هذه تغفل عن عدم الحقوق غير القابلة للتصريف لدى إسرائيل والشعب اليهودي ، ومن ثم فهي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وتعتبر خالية من أية قوة قانونية . من الواجب اذن أن تؤكد على حق الشعب اليهودي غير القابل للتصريف في تقرير المصير والسيادة

و الاستغلال في أرض اسرائيل ، في اليوم الذي يحتفل فيه شعب اسرائيل والشعب اليهودي في جميع أرجاء العالم بعيد حنوكاه .
 ان حنوكاه هو ذكرى انتصار المكابيين منذ ٢٢ قرنا على امبراطورية أجنبية في عصر آخر .
 واذا كان المكابيون يعيشون حتى اليوم فمما لا شك فيه انهم كانوا سيوصون من قبل الأغلبية العددية باعتبارهم صهاينة لا تخاذلهم موقفا ضد الاميرالية . ولكن الشعب اليهودي طوال ٢٠٠٠ سنة يحتفل بذلك انتصار المكابيين المدافعين عن حقوقهم والمنتقين لظلمهم ، ويحتفل بانتصار الضعيف على القوي ، وانتصار الظلة على الكثرة .

هذه هي قوة الشعب اليهودى النابعة من ارتباطه الرا식 بأرضه ، أرض إسرائيل . لقد تناولت أميرًا طوريات كثيرة على هذه الأرض . وقد جاءت وزالت . وهزمت وزالت من على وجه الأرض . ولكن أمة صفيرة واحدة ، أقدم منها جميعاً ، استطاعت أن تبقى ، وهي تتمتع الآن بسيادة تامة الوطنية مرة أخرى فوق أرض وطنها . وهذه الأمة لمن تتراجع أمام الألفاظ البذيئة ، والمهاترات والارادات التي توجه لها في هذه القاعة ، ان نهايات الكراهية الموجهة ضد شعب بلادى في هذا العين لن يمكنها أن تضعف الشعب اليهودى ، بل أنها سوب تنقص من أي احترام أو صدى أو هيبة لا تزال تتمتع بها الأمم المتعددة ، بالرغم من أنه لم يسبق لها أصلًا منها إلا الشيء القليل .

وتطلب إسرائيل من كل الدول المنصنة اذ تنظر الى مشاريع القرارات هذه على حقيقتها ، وأن ترفع المساعدة على تعزيز الحرب الدعائية العربية ضد دولة إسرائيل ، عن طريق رفض هذه المشاريع بالازدرا ، الذي تستحقه . ومن جهتنا ، فإننا نحتفظ بحقنا في تعديل تصويتنا في الوقت الملائم على مشروع القرار A/37/I.45 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستتخذ الجمعية العامة الآن مقترنات بشأن مشاريع القرارات المختلفة المعروضة عليها . قبل أن نبدأ بعمليه التصويت ، أود أن أعلن أسماء الدول التي انضمت إلى مقدمي مشاريع القرارات هذه :

مشروع القرار A/37/I.42 : أفغانستان ، اندونيسيا ، بنغلاديش ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقرatية الالمانية ، جمهورية لا والديمقرatية الشعبية ، ظاجبيا ، غينيا ، فيبيت نام ، قبرص ، كوبا ، مدغشقر ، منغوليا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا .

مشروع القرار A/37/I.43 : أفغانستان ، اندونيسيا ، بنغلاديش ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقرatية الالمانية ، جمهورية لا والديمقرatية الشعبية ، ظاجبيا ، غينيا ، فيبيت نام ، قبرص ، كوبا ، مدغشقر ، منغوليا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا .

مشروع القرار A/37/I.44 : أفغانستان ، اندونيسيا ، بنغلاديش ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقرatية الالمانية ، جمهورية لا والديمقرatية الشعبية ، رومانيا ، ظاجبيا ، غينيا ، فيبيت نام ، قبرص ، كوبا ، مدغشقر ، منغوليا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا .

مشروع القرار A/37/I.٤٧ : بنغلاديش ، جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، سان تومي وبرينسيبي ، ظمبيا ، غينيا ، قبرص ، مالي ، منغوليا .
وننتقل الان الى مشروع القرار A/37/I.٤٢ . طلب اجراً تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البنما ، الجزائر ، انفولا ، انتيفوا ويربودا ، الارجنتين ، جزر اليمامة ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بن ، بوتان ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشار ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواتور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، ظابون ، ظمبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غالا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطا ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزambique ، نيبال ، نيكاراغوا ، النiger ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلاند ، توغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروجواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بورما ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمارك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسينغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/37/I.42 بأغلبية ١١٩ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ٢١ عن التصويت .

(القرار ٢٧/٨٦ ألت) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وستصوت الجمعية العامة الان على مشروع

القرار A/37/I.43 .

لقد طلب اجراء تصويت سجل .

أجرى تصويت سجل .

المؤيدون : افغانستان ، الاليانيا ، الجزائر ، انفولا ، انتيفوا ويربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشار ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطي ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواخور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن .

* بعد ذلك أبلغت وفود بوليفيا وترینیداد وتوباغو وسيشيل الامانة العامة انها كانت

تلوى التصويت مؤيدة .

A/37/PV.99

كينيا ، الكويت ، جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، ليبنان ، ليبريريا ،
الجماهيرية العربية الليبية ، مالطا ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،
نيبال ، نيكاراغوا ، النiger ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنسلن ، بابوا غينيا ،
الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
سنغافورة ، الصومال ، إسبانيا ، سريلانكا ، السودان ، سوريا ، الجمهورية
العربية السورية ، طايلاند ، تogo ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا ،
الاشترافية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات
العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
غوتا العليا ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييتنام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ،
لوكسمبورغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة ،
لبريطانيا العظمى ويرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/37/I.43 بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل ٣ صوات وامتناع ١٨ عن التصويت.

(القرار ٢٢/٨٦ با*) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/37/I.44 .

وقد طلب اجراء تصويت سجل .

* بعد ذلك أبلغت وفود بوليفيا وترنيداد وتوباغو وسيشيل الأمانة العامة أنها كانت

تنوي التصويت مؤيدة .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البنما ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، النساء ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنسن ، بوتان ، البرازيل ، بلغاريا ، بورطة ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشار ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطي ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواتور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية الاسلامية - العراق) ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، ملي ، مالطا ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزambique ، نيكاراغوا ، الناصرة ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنتا ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سريلانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلاند ، توغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروجواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زimbabوي .

العارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنفسون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، الطانيا

(جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسينغتون

هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا

السلطية .

اعتمد مشروع القرار A/37/I.44 بأغلبية ١٤٣ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ١٢ عن التصويت .

(القرار ٨٦/٣٢ جيم) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بمشروع القرار A/37/I.45 ،

أود أن أذكر الممثلين أن مثل طلة طلب ، في بيانه هذا الصباح ، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار هذا عدم اجراه التصويت عليه اليوم .

ولهذا فانتا ننتقد الآن الى مشروع القرار A/37/I.47 .

وقد طلب اجراه تصويت سجل .

* بعد ذلك أبلغت وفود بوليفيا وترینیداد وتوباغو وسيشيل الأمانة العامة انه

كانت تنوى التصويت مؤيدة .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البنما ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،
النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بليز ، بنن ، بوتان ، البرازيل ،
بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
الرأس الأخضر ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،
كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا
الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ،
غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ،
الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ،
الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، لبنان ،
ليבريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ،
مالي ، مالطا ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
موازيبق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النiger ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،
رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، إسبانيا ، سريلانكا ، السودان ،
سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ،
أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
الاشراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أورغواي ، فانواتو ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : كندا ، كوستاريكا ، إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بلجيكا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غينيا - بيساو ، هايتي ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسنبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/37/I.47 بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل أربعة أصوات وامتناع ٢٣ عن التصويت

(القرار ٨٦/٣٢ دال) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أدعو الممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد بيسيبورى (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بايجاز شديد أود أن أعلل تصويتنا حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.47 الذي اعتمدناه توا . رغم أن حكومتي ترى أن الحق في إنشاء دولة مستقلة متضمن في مفهوم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، فإن وفد بلادي مضطر إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/37/I.47 نظرا لأن لا يشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٢) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وفضلا عن ذلك ، فإننا لا نعتقد أنه قرار متوازن حيث أنه لا يحدد المنطقة الجغرافية للدولة المستقلة المقترحة ، ولا يشير إلى حق إسرائيل في الوجود .

السيد شيرمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت وفدي ضد مشاريع القرارات الواردة تحت البند ٣ من جدول الأعمال . إن الأمين العام في تقريره الأخير عن عمل المنظمة قد دعا إلى الاهتمام " بما هيأ النهج المثمرة وما هي النهاية ذات الآثار العكسية بالنسبة لجوانب عملنا المختلفة " . ومضى ملاحظا أن " .. أي مناقشة تجري في هيئة تداولية يمكن أن تثير الروح الخطابية بل وتثير في بعض الأحيان لسعة من العوار . بيد أن المفاوضات وحل المشاكل الملحة يتطلبان اتباع نهج مختلف : إذ أن المناقشة دون اتخاذ التدابير الفعالة تقضي تدريجيا على الثقة في المنظمة .. إذ لا يكفي أن ننفسم في مسار كفيل بأن يؤدي إلى مجرد التشدد في المواقف المتطرفة " .

(A/37/١ ص ٥)

* بعد ذلك أبلغت وفود بوليفيا وترینیداد وتوباغو وسيشيل الأمانة العامة أنها كانت تنوى التصويت مؤيدة .

ربما لا تكون هناك بنود من جدول الأعمال قد أثارت عدداً من البيانات البلاغية اللاذعة أكثر مما أثاره هذان البندان الخاصان بالموقف في الشرق الأوسط وقضية فلسطين . إن القليل من المناقشات التي جرت في الجمعية العامة كان اسهامه في حل المشاكل التي تناولتها أقل مما اسهم به هذان البندان من جدول الأعمال . كما أن القليل من المناقشات قد أدى إلى اتخاذ إجراءات أقل فعالية أو إلى مساس أكبر بمصداقية الأمم المتحدة ، أو إلى مواقف أكثر تطرفاً من تلك المناقشات التي جرت بشأن هذين البنددين .

هل حكم علينا أن نستمر إلى ما لا نهاية في تلك المناقشات غير المثمرة طوال العقود الثلاثة والنصف الماضية بشأن هذه الموضوعات ، وهي مناقشات لم تكن غير مثمرة فحسب ، بل كانت ، كما ذكر الأمين العام ، عقيمة بشكل قاطع ومضيفة المزيد من التجمد سنوياً إلى تلك المواقف الجامدة التي يتخذها الخصوم ، ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى أية مرونة في مواقفهم . هل من المغالاة أن نأمل في أن تتناول هذه المنظمة النزاعات على نحو يرضي جميع الأطراف المعنية بحيث تؤخذ اهتماماتها الفعلية في الاعتبار على نحو ملائم ، ومن ثم تكون على استعداد للعمل مع الأطراف المعنية الأخرى في مناخ يتسنم بالتفاهم من أجل ايجاد حل للمشاكل .

ومن المؤسف أن هذه سمات كان غيابها واضحاً في المناقشات التي جرت هذا العام بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط وفي مشاريع القرارات المدرجة تحت البند ٣١ من جدول الأعمال . إن المناقشات ومشاريع القرارات بخلاف أن تتجلى فيها الجهود الرامية إلى سلوك مناهج وإلى الأخذ بصياغة جديدة يمكن أن تجمع الأطراف المعنية المختلفة سوية في مسعاها من أجل السلام ، كررت الصياغة التي مهما كانت مرضية بالنسبة إلى المتكلمين من ناحية وقوعها البلاغي ، غير مقبولة من طرف أو أكثر من الأطراف المعنية . إن المرء كثيراً ما يواجه بصياغة مشاريع قرارات تعتبر بغيضة لطرف أو آخر من الأطراف المعنية ، ومن ثم فإنها تدرج ليس لتسجيل نقطة في النقاش ، بل ربما تهدف عمداً إلى منع وفد أو آخر من أن يتحول من التصويت بالنفي إلى الامتناع عن التصويت أو التصويت بالإيجاب . إن مثل هذه الممارسات لا يمكن أن تساعد إلا في دعم العداوات وتعزيز ذلك الاتجاه الذي أسف له الأمين العام في تقريره السنوي الذي يجعل المنظمة :

" تتعرض للتتجاهل والصد ... في حالات كان من المتعين عليها ، بدل وبمقدورها ، أن تقوم فيها بدور هام بناً " . (المرجع نفسه)

وهناك أمثلة استثنائية لهذه الممارسات غير المجدية ، وعلى سبيل المثال ، فقد أحطنا علما بخلو مشاريع قرارات هذا العام من ادانة جميع الاتفاques الجزرية والمعاهدات المنفصلة ، ونود أن نعتقد أن ذلك يمثل اعترافا بالتقدم الجوهرى الذى احرزته اتفاques كامب ديفيد فى تحريك الأمور على الطريق نحو تسوية شاملة نهائية . كما أن التشهير بالاتفاques بشأن التعاون الاستراتيجي لم يظهر أيضا في وثائق هذا العام . إننا نقدر هذه التغييرات ونأمل أن تمثل بداية لجهد عام نحو التوفيق . وقد سرنا أيضا أن نستمع في سياق مناقشات هذين البندلين إلى تأييد لمقترنات الرئيس ريجان التي تقدم بها في أول أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . ونأمل ان يستمر هذا الاتجاه نحو الاعتراف بالاسهامات الايجابية التي نشعر أنها قمنا بها ونعتزم الاستمرار فيها في هذا المجال .

وانتقل الى مشاريع القرارات المدرجة تحت البند ٣١ من جدول الأعمال عن قضية فلسطين . إننا نجد المشاريع الثلاثة الأولى في الوثائق A/37/I.٠٤٣ و A/3/I.٠٤٤ و A/37/I.٠٤٢ تتناول ثلاثة كيانات انشئت أخيرا ويبدو وأن مهمتها تسهم في عدم ايجاد الحلول للمشاكل المعقدة في هذا المجال ، بل انها تزيد من مستوى المراارة التي تعطل الحلول . واحد هذه الكيانات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف . ويؤكد تقرير هذه اللجنة هذا العام مخاوفنا من تحيز هذا الكيان ، ومن ثم يكون له طابع غير منفي . وهناك أيضا شعبة الحقوق الفلسطينية التي رقيت بعد أن كانت وحدة خاصة ، وذلك لمزايا غير واضحة لنا .

وهناك تحسن طفيف يتمثل في أن قرار هذا العام يحذف أى ذكر لمهام محددة تضطلع بها هذه "الشعبة" ، ولكن من المؤسف أن هذا الكيان قد انشئ من اساسه بحيث كانت مهمته الوحيدة في الماضي هي اخراج قدر كبير من البيانات البلاغية اللاذعة التي تتبع صلة بالموضوع . كما نشعر بأسف أكبر لأن الجمعية قد ايدت مرة أخرى عقد مؤتمر دولي لقضية فلسطين وهي ممارسة دعائية لا يمكن أن تؤدى الا الى استمرار العداوة والمواجهة . ان جميع الأطراف المعنية في النزاع الإسرائيلي العربي تقريبا قد اعترفت بأن الوصول الى السلام . وتنفيذ الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ينبغي أن يتما عن طريق اجراء المفاوضات بين الأطراف المعنية . ان التزام الولايات المتحدة بحل هذه القضية عن طريق المفاوضات معروف للجميع . لقد ذكره بشجاعة الرئيس ريجان في بيانه الذى القاه في أول أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، ومن المؤسف أن

المؤتمر المقترن بشأن فلسطين سوف يحول الطاقات الدبلوماسية عن مهنتها الفعلية وهي التوفيق .

ان مشروع القرارين الآخرين المدرجين تحت البند ٣١ من جدول الأعمال وهما A/37/I.٤٧٩ و A/37/I.٤٥ يسعian الى معالجة القضايا العريضة للسلام في الشرق الأوسط . ان مشروع القرار A/37/٤٥ يضم عددا من العناصر ترحب بادراجها في تاريخ المناقشات التي جرت بشأن هذه القضية . وعلى سبيل المثال ، فإننا نرحب بالفقرة الرابعة من الديباجة خصوصا تأكيدها على الحق في الوجود وفي الأمن لجميع دول المنطقة وفي العدالة والأمن لجميع الشعوب . ونرحب أيضا بالتأكيد على الحاجة لإجراء مفاوضات تستهدف احلال سلام شامل وعادل و دائم . الا أن هناك تعارضا في الدعوة الى اجراء المفاوضات ، بينما يعتمد في نفس الوقت موقف من جانب واحد لا يتسم بالمرونة في كل من مشروع القرارين A/37/I.٤٥ و A/37/I.٤٧ فيما يتعلق بنتائج تلك المفاوضات ، وذلك بالتأكيد على حق شعب فلسطين في تقرير المصير والحكم مسبقا على نتائج أية عملية لتقرير المصير .

ان القرار الذى طرح علينا في الوثيقة A/37/I، ٤٧ يسعى بصفة خاصة الى أن يحدد سبقاً طبيعة الحل النهايى للشرق الأوسط ، وبينما لا يمكن بشكل واقعى تحقيق ذلك الا عن طريق المفاوضات التى تجريها الأطراف . ويتنكم عن الحاجة الى انسحاب اسرائيلي "غير مشروط" من الأراضي المحظطة ويطلب من مجلس الأمن أن يضع خطة تتضمن دولة فلسطينية مستقلة . والواقع أن انسحاب اسرائيلي سيكون جزءاً من سلام شامل تتوصل اليه الأطراف وفقاً للمبادئ الواردة في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٢) و ٣٣٨ (١٩٦٣) . ان مجلس الأمن ، في هذه المرحلة لا يستطيع ، بل يجب عليه ، ألا يطي النتيجة النهاية لهذه المفاوضات . علاوة على ذلك يفتقر القرارات بشكل قاطع الى التوازن ، اذ حيث يطلب فيهم من طرف واحد التنازل ، وتعزى اليه الدوافع الشديدة ، بينما يؤكد لطرف آخر حقوقه المزعومة ، ويخلو من دعوة أى طرف آخر لتقديم تنازلات ضرورية لا مكان للبد . بالمخاوضات . وأخيراً ، ولا سباب ذكرتها فيما سبق ، فإننا بالطبع ، نعارض بكل قوية اقرار عقد المؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين ، لأننا نشعر انه سيضيف المزيد من الصعوبات الى عملية التفاوض .

نحن نتطلع الى اليوم الذى نرى فيه المناقشات في هذه الجمعية والقرارات التي تتخذها بشأن هذا الموضوع تستهدف تحسين المناخ الكفيل باجراً حوار منطقي هادئ وبذلك تيسر التوصل الى حل توافقى . والى أن تحيين هذه اللحظة فاننا نشعر أن تأييدنا لقرارات لا تدفع قدماً المس حل المشاكل ، بل قد تمنع الحلول بالفعل ، لن يخدم أى غرض مفید حقاً .

السيد اسكوغمو (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد امتنع وقد النرويج عن التصويت على جميع مشاريع القرارات المطروحة أما منا بشأن قضية فلسطين . وفي هذا الصدد أود أن أشدد على النقاط التالية التي تتحقق في جوهر موقف بلادى تجاه المسألة الفلسطينية .
 أولاً ، تتفق النرويج بثبات مع مبادىء قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٢) و ٣٣٨ (١٩٦٣) .
 ان حق جميع الدول ، بما فيها اسرائيل ، في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومحترفة بهما دولياً ، تمثل عنصراً أساسياً في هذا السياق . ويسعدنا بصفة خاصة أن يشير واحد من مشاريع القرارات التي قدمت الى الجمعية العامة بشأن هذا البند الى هذا المبدأ بشكل بيّن .

ثانياً، أعلنت النرويج رسمياً منذ زمن طويلاً تأييدها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بـ طبعاً فيها حقه في تقرير المصير. ويتبعين، في رأينا، أن يتحول هذا المبدأ إلى حقيقة واقعة عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية.

ثالثاً، أود أن أشدد على أن القرارات الأربعية بمجموعها لا تعبّر عن التوازن المتساول بين صالح الأطراف الذي يعتبر، في رأي حكومة بلادى، ضرورياً لتحقيق السلام العادل وال دائم في الشرق الأوسط.

السيد بوريون (الجماهيرية العربية الليبية) : لقد صوت وفد الجماهيرية العربية الليبية لصالح مشاريع القرارات الخاصة بقضية فلسطين والواردة في الوثائق I.42 و I.43 و I.44 و I.45 و I.46 . وفي هذه المرحلة يود أن يشرح تصويته على أنه مبني على التحفظ على بعض القرارات المشار إليها في مشاريع القرارات التي لا تتوافق عليها الجماهيرية العربية الليبية ، ومنها القراران (١٨١-٢) لعام ١٩٤٧ و (٣-٥) لعام ١٩٤٨ . ونعارض أيضاً أية اشارة أخرى يفهم منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الاعتراف بالكيان الصهيوني ، لأنَّه كيان عنصري توسيعى ارهابي لا يحترم حقوق الانسان . ونؤكِّد على تأييدنا الكامل لجميع حقوق الشعب الفلسطينى بجميع فئاته في فلسطين .

السيد أرabis (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشيما مع الموقف المعروف تمام لجمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية المؤيد للقضية العادلة للشعب الفلسطيني ولكل حامٍ للتحرر ، صوت وفد البانيا لصالح القرارات المطروحة علينا في الوثيقة I.42/A/37 و I.43 و I.44 و I.47 . غير أن وفد بلادى يود أن يكن تحفظاته بشأن بعض الفقرات والأحكام الواردة في تلك القرارات . وقد أعلناً عن تلك التحفظات في الماضي عند اعتماد القرارات السابقة التي أشير إليها في القرارات التي اعتمدتها للتو . وقد وجد وفد بلادى بعض الصعوبة في التصويت لصالح القرار المطروح علينا في الوثيقة I.47/A/37 . إذ يشير هذا القرار ، ضمن أمور أخرى ، إلى "قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة" ، دون أن يحدد لها بوضوح ، لأننا نعرف أنها كثيرة ومتعددة . ويشير أيضاً دون تعريف محدد إلى تطبيق الخطة لتسوية القضية الفلسطينية .

لقد بَيْنَ وفَدِ بلادِي دُوَّاً معارضة جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية وتحفظها على بعض القرارات التي اعتمدت في الماضي في إطار الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو الشرق الأوسط ، والمثل على مختلف الخطط التي قدّمت داخل منظمة الأمم المتحدة وخارجها .
وطبيه يود وفد البانيا ان يوضح أنه رغم التصويت لصالح مشروع القرار A/37/I، ٤٧ انطلاقاً من تأييده للنقطة الرئيسية فيه ، نحتفظ بأرائنا الخاصة وتحفظاتنا فيما يتعلق ببعض أجزء النصوص ، وبالتالي تحديد على الفقرتين ١ و ٥ من المنطوق .

السيد الفتاوى (الجمهورية العربية السورية) :

قد صوت إلى جانب كافة القرارات التي تم تبنيها في هذه الجلسة ، إلا أنه يود توضيح فهمه للقرار المدرج في الوثيقة A/37/I، ٤٤ .

ان فهم وفد الجمهورية العربية السورية للفرقة الثالثة من الدبيبة والفقرة الأولى من المنطوق هو إقامة سلام عادل وشامل و دائم في الشرق الأوسط يقوم على مبدأين أساسيين متلازمين هما : أولاً ، تمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه الشرعية ، المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (٢٩-١٩٧٤) لعام ١٩٧٤ وفي غيره من القرارات ذات الصلة ، بما فيها حقه في تحرير المصير والعودة وإقامة دولته الوطنية في فلسطين ؛ ثانياً ، الزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، دون قيد أو شرط .

ونور بهذه المناسبة أن نلتف النظر الى ان الفقرة ٢ من منطوق المشروع المدرج في الوثيقة A/37/I.47 تؤكد من جديد مبدأ عدم جواز اكتساب الارضي بالقوة . وتؤكد الفقرة ٣ من جديد مرة أخرى أنه لا سبيل الى تحقيق سلم شامل وعادل و دائم في الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيل غير المشروط من الأرضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، ودون ممارسة وتحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين وفقاً لمبادئ العدالة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وما أردنا أن نقوله هو أن هناك ارتباطاً كاملاً بين الوثيقة ٤٤.I والوثيقة ٤٧.I . وفهمنا
لمشروع القرار ٤٤.I هو على ضوء مشروع القرار ٤٧.I الذي صوتنا عليه .

الأنسة سينسون (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يود وفد
بلادى تأجيل تعليم تصويته الى أن تعرف الجمعية مضمون مشروع القرار . A/37/I.45

السيد روبرينا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد امتنعت كوستاريكا عن التصويت على مشاريع القرارات I.42/A/37 ، و I.43 ، و I.44 ، لأنها لا يمكن لحكومتها أن توافق على العمل الذى قامت به اللجنة المعنية بمارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبية الحقوق الفلسطينية ، وكلتاهم - حسب فهمنا - قد أنشئتا أساسا للإسهام فى تحقيق سلم دائم فى المنطقة .

وفيما يتعلّق بعمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، فقد صوتت
كوستاريكا مؤيدة لانعقاده ، ولكننا نلحظ بدقة أن عمل هذه اللجنة كذلك يهدى وأنه لم يفلّش في
الاسهام في اقامة السلم في المنطقة فحسب بل زاد التهّمات حدة هناك .

وفي الختام ، فإن وفدينا صوت ضد مشروع القرار A/37/I.47 نظرا لأننا نرى أن الجمعية كانت تطالب واحد من الأطراف القيام بانسحاب غير مشروط ، مما يعتبر تدخلا في عمل مجلس الأمن ويتناقض مع البحث عن الحل البناء في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٢) ، و٣٨٣ (١٩٢٣) .

السيد الأل Pins (اليمن الديمقراطية) : لقد صوت وفد بلادى الى جانب القرارات المتعلقة بقضية فلسطين ، على أن ذلك يجب ألا يمس جوهر السياسة المبدئية الثابتة التي تتوجهها

(السيد الألغى ، اليمن الديمقراطي)

حكومة تجاه قضية فلسطين ، والتي سبق لها أن أعلنتها في مناسبات مختلفة ، وموافقها المعروفة تجاه هذه القضية .

وتود اليمن الديمقراطية أن تؤكد بأن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، ولا يمكن تحقيق سلم عادل و دائم في منطقة الشرق الأوسط دون الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة إلى وطنه ، وتقرير المصير ، واقامة دولة الوطنية المستقلة على ترابها الوطني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

السيد رجائي - خراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان حقيقة أن وفد بلادى قد صوت مؤيداً المشاريع القرارات A/37/I.42 ، و A/37/I.43 ، و A/37/I.44 ، و A/37/I.47 لا تشير إلى أي تغيير في موقف حكومتي إزاء قضية فلسطين . إننا نعتقد بكل بساطة أن إسرائيل ليست دولة . إنها مجرد زيف سياسي ينبغي إزالته . ويجب استعادة سيادة دولة فلسطين على الأرض المحتلة بكمالها ، التي يطلق على جزء منها إسرائيل بشكل غير مشروع .

وفي مفهوم وفدى أن اقامة العدالة والسلم الدائم في الشرق الأوسط تعنى ببساطة القضاء على العدوان الأصلي الذي نجمت عنه الاقامة غير المشروعة للقاعدة الصهيونية في المنطقة . ان وفدى يشجب جميع أشكال المؤامرات التي تسير على غرار كامب ديفيد ، والتي توجه ضد الشعب الفلسطيني أو ضد أي دولة إسلامية أخرى في المنطقة .

السيد سالوين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف فنلندا إزاء

قضية فلسطين معروف تماماً . وان الحاجة للتوصل إلى تسوية شاملة عادلة دائمة في الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات أمر حتى . إننا نرى أن مثل هذا الحل ينبغي أن يقوم على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٢) . ويجب أن يضمن حق كل دولة في المنطقة ، بما في ذلك إسرائيل ، في العيش داخل حدود آمنة ومحترفة بها دولياً .

وفي الوقت ذاته ، يجب على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وفي نفس الوقت ، يجب أن تؤخذ في الاعتبار تماماً الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقوقهم في تقرير المصير الوطني .

ان منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها أهم ممثل للشعب الفلسطيني ، ينبغي أن تنتزع الحق في الاشتراك في جميع المفاوضات بشأن مستقبل شعبيها ، وذلك في إطار تسوية شاملة . ولكن مشاريع القرارات التي صوتا عليها توا قد أخفقت مع الأسف في تشيل نوع من التوازن الذي تعتبره فنلندا شرطا مسبقا للتوصل الى تسوية تفاوضية . ولذلك فإننا قد امتنعنا عن التصويت عليها .

A/37/PV.99
43-45

(السيد سالونين ، فنلندا)

أود أن أضيف أنه كان يمكننا أن نصوت لصالح مشروع القرار A/37/I.٤٥ في صيفه الحالي ، رغم تحفظاتنا بشأن الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥ من المنطوق ، لأن جوهره ، كما تم الاعراب عنه في الفقرة ٦ من المنطوق ، يدعو إلى اجراء مفاوضات ترمي إلى تحقيق سلم شامل . إننا نأسف لأن مشروع القرار هذا لم يطرح للتصويت .

السيد غيكاس (اليونان) (ترجمة شفووية عن الانكليزية) : لقد امتنع وفد بلادى

عن التصويت على مشروع القرار A/37/I.٤٧ بسبب صيفه الفقرة ٥ . إن موقف الحكومة اليونانية بشأن قضية فلسطين لا يزال واضحًا وثابتًا انه موقف ذكرناه بصفة رسمية في عدة مناسبات ، وهو إننا نؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وفقاً للحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير للشعب الفلسطيني . وفي نفس الوقت ، ترى الحكومة اليونانية ان إسرائيل ينبغي أن تعيش مستقلة وآمنة داخل حدود تم تحديدها قبل ١٩٦٢ .

وفي هذا الوقت ، أود أن أؤكد ان الحكومة اليونانية فيما يتعلق بهذه القضية قد انتهت دائماً سياسة واقعية ترمي إلى حل المشكلة الفلسطينية التي طال أمدها ، وفقاً لمبدأ حق تقرير المصير بكل آثاره ، مساهمة بذلك أيضاً في الجهود الرامية لإعادة السلم إلى تلك المنطقة المضطربة .

الرئيس (ترجمة شفووية عن الانكليزية) : لقد طلب مراقب منظمة التحرير الفلسطينية

أن يدلّي ببيان ممارسة لحق الرد . إنني أعطيه الكلمة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (٢٩ - ٥) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول / نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد الطريزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفووية عن الانكليزية) : مسوة

آخرى كان المجتمع الدولي في هذه القاعة واضحًا بالنسبة للسلم في الشرق الأوسط . ورأى في هذا الوقت وقبل عيد الميلاد ، الأضواء الخضراء الجميلة على لوحة التصويت ، رغم حقيقة أن العقبتين الدائمتين في طريق السلم قد كررتا موقفهما وأعادتا تأكيده ، وأعني بذلك علامتي الضوء الأحمر الناجتين عن تصويت ممثل الولايات المتحدة وتل أبيب .

إن حقيقة اعتماد جميع هذه المشاريع بأغلبية ٣٠ إلى ١ على الأقل من الأصوات ، إنما تؤكد أننا على الدرب السليم . ولن أخوض في تفاصيل أي من هذه المشاريع . ومع ذلك ، فقد استمعنا في هذه الجمعية إلى بعض الأعداد من ممثلين بأنهم لم يتمكنوا من التصويت لصالح إقامة دولة فلسطينية

في فلسطين لأن حدود تلك الدولة لم تحدد ولم ينص عليها . لكن نفس من لجأوا إلى هذه الذريعة قد أقاموا ما يسمونه علاقات طيبة - سياسية واقتصادية وعسكرية - مع أولئك الناس في تلك أبيب الذين رفضوا حتى الآن أن يقدموا لهذه الجمعية دستوراً أو أن يقولوا لنا ما هي حدودهم .

اننا نذكر بأن الجمعية العامة في ١٩٤٧ طلبت من الحكومتين ، سواء الحكومة العربية الفلسطينية والحكومة اليهودية في فلسطين تقديم دستور وضمانات للمدنيين ، وذلك قبل النظر في طلبهما للعضوية . وبالنسبة لإسرائيل فإن الجمعية حتى الآن لم تتلق أي استجابة . ومع ذلك تجاهلت الجمعية مطلبها ونظرت طلب انضمام اسرائيل وقبلته رغم حقيقة أن هذين الشرطين المسبقيين لم يتم تحقيقهما . وحتى يومنا هذا فإن الحدود لم تذكر فيما كان مشروع القرار A/37/PV.47 .

هل نحن نعسّ نوعاً من الانتقائية في اختيار المعايير أم أننا على الطريق المؤدى إلى السلم والذى ، حسب وجهة نظرهم ، يستبعد الشعب الفلسطينى ؟

انني أستطيع أن أتفهم اهتمام الكثيرين من الأعضاء هنا الذين قالوا بأنه لا توجد اشارة الى حق الدول في العيش داخل حدود آمنة ومحترفة بها . ومرة أخرى ، فإن ذلك قد يعد تحدياً لهذه الجمعية . فما هي حدود اسرائيل المعترف بها ؟ في يوم ما كانت لدينا خريطة لفلسطين كما هي معروفة للأمم المتحدة . وهي الخريطة الوحيدة لفلسطين التي نعرفها . ولو استطاعت هذه الجمعية أن تصدر خريطة أخرى لفلسطين فربما نستطيع أن ندرسها . ولكننا لا نستطيع أن نضمن أن أي جهة داخل حدود معترف بها حتى يحيطونا علمًا بذلك الحدود . اذا كانت الأمم المتحدة خلقت ذلك الوحش المسمى اسرائيل داخل حدود ما ، فانني أتسائل عما اذا كانت هذه الجمعية ستحافظ على كلمتها وتبني ذلك الوحش في قفصه ، أي الحدود التي تم تحديدها في ١٩٤٧ .

اننا لا نصر على شيء وإنما نقول فقط "اسمحوا للشعب الفلسطيني بأن يتمتع بحقوقه وأن تكون له دولة في أي مكان في بلده" . اننا لا نطلب من الأمم المتحدة أن تتبعى هذا النطاق . ومع ذلك نواجه من جديد أناساً لا يستطيعون تحديد موقعهم ، ويقولون لنا بأنهم يشعرون بالقلق إزاء حدود اسرائيل الآمنة والمعترف بها . ألا يقلّ لهم أمن وحياة الشعب الفلسطيني ؟ وعلى كل حال ، فإن الموضوع يرد تحت عنوان "قضية فلسطين" ، وهي أساساً قضية بشر انتها قضية شعب . إنها ليست قضية تتعلق ببعض أمغار من الأرض إلى الشرق أو إلى الغرب . وإنما تتعلق بما يجب أن نفعله لـ ٥٤ مليون فلسطيني . هل حكم عليهم بالنفي الدائم ؟

أضيف الى ذلك انه بلغنا أن علا ما تقوم به الأمانة العامة بعد استئذانا لموارد الأمم المتحدة .
 انتي أتسائل : هل يذكر الناس في مئات الملايين من الدولارات التي تدفعها الأمم المتحدة - وهي
 أموال دافعو الضرائب في العالم - ، لا يغادر قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم الى المنطقة كنتيجة
 لاعتداءات اسرائيل وأعمال العنف والابادة التي تقوم بها ؟ هل نذكر في ٨٠ مليون دولار ، أن ينبغي
 أن نذكر بصورة بناءة أكثر في كيف نجعل من غير ضروري أن تنفق تلك الميزانية الضخمة التي تبلغ مئات
 الملايين من الدولارات على ما يسمى قوات صيانة السلم . عندما تكون اسرائيل هي المنتهكة والمدانة
 دائمًا ؟ ومع ذلك ، يذكرنا مثل الولايات المتحدة بالأسف الذي عبر عنه الأمين العام بأن هذه
 المنظمة يتم تجاهلها وانكارها في حالات كأن ينفي بل وكان يمكنها أن تقوم فيها بدور هام وبناءً .
 هل لي أن أذكركم بصيف عام ١٩٨٢ عندما صوتت الولايات المتحدة بالرفض في كل مرة حاول
 فيها مجلس الأمن وضع حد للحرب في لبنان . ففي كل مرة اقترح فيها على الأمم المتحدة أن ترسل ،
 لا القوات وإنما حتى المراقبين ، استخدم مثل الولايات المتحدة حق النقض حتى يمنع المجلس من اتخاذ
 إجراء . دعونا نسمي الأشياء بأسمائها . من الذي منع مجلس الأمن من اتخاذ إجراء ؟

والذى يمثل كارثة اكبر في الواقع كان هو بيان مثل الولايات المتحدة بأن وفده قد صوت تصويتاً سلبياً لانه لم تكن هناك اشاره الى القضايا على العناصر المسلحه الفلسطينيه - اي القضايا طبعاً الاشخاص ، يا سيدى . هل هناك ما هو اكتر فاشية او اكتر مناهضة للانسانية ؟ لا يمكن ان تخيل هذا ؛ ومع ذلك فان قوة الام المتحدة لوضع حد لهذه الحرب قد واجهت حق النقض لتبديل بها قوة متعددة الجنسية ، وهي القوة التي أدت باهمالها لواجباتها وتعهداتها الى حدوث المذابح في صبرا وشاتيلا . ومن هذه ان تعهدات القوة المتعددة الجنسية ، وصفة خاصة وطن وجهاً التحديد تعهد حكومة الولايات المتحدة التي اعترضت عمل مجلس الأمن ، بأن ترسل قواتها البحرية لتهيئة الأرض للمذبحة في صبرا وشاتيلا . الا يمكنهم ان يفكروا في هذه المعاني ؟ اني اتسائل . ان الولايات المتحدة تهاجم فكرة مؤتمر دولي بشأن مسألة فلسطين وتقول في نفس الوقت ، "دعونا نتناول المسألة عن طريق المفاوضات " ، انتا تفسر هذا على انه يعني بأن الولايات المتحدة تسيطر عليها فكرة القدرة المطلقة وليس فكرة المفاوضات . انتا تود ان تفرض سلماً امريكياً في الشرق الاوسط .

ولكن شعب فلسطين سيواصل كفاحه ونضاله لاستعادة حقوقه في تحقيق السلام وفي العيش في سلام في دياره بفلسطين .

ويقال لنا ان بيان الرئيس ريفان في اول ايلول / سبتمبر كان برنامجاً جريئاً يمكن ان يؤدي الى السلام . وأعجب هل يسمح بأن اتسائل في هذه الجمعية " من الذي رفض بيان ريفان من اول ايلول / سبتمبر ؟ وماذا كان رد اولئك الاطفال المدللين لواشنطن ؟ " كان الرد انشأ المزيد من المستوطنات ، تلك هي الاهانة التي تلقاها الرئيس ريفان . لم تذكر كلمة واحدة في هذه الصحيفة عن رد فعل تل ابيب على بيان ريفان ، وان كان بيان السيد ريفان من النوع الذي يستهدف تقويض خطة مؤتمر فاس .

ونسخ اعترافاً على مشروع القرار لانه يتحدث عن الحاجة الى " انسحاب اسرائيلي غير مشروط من الاراضي المحتلة " . ومع ذلك في نهاية المطاف اذا سمحنا للفزو العسكري بأن يصبح حكماً مكرساً فلا معنى اذن للبعد الذي يؤكد عدم السماح بالفوز . ان ما يقترح علينا هنا هو ان

نسع لا ولئك الذين قاما بفزوالت بأن يفرضوا الشروط . هذا هو ما تود أن تقوم به الولايات المتحدة . إنها تعترض على كلمة "غير مشروط" . فما الذي تريده ؟ هل يود مثلها أن يقول الشعب بأنه يقبل الفزو الإسرائيلي .

وأخيراً لقد أخطأ ممثل الولايات المتحدة في الاقتباس . واعجب ما إذا كان ذلك بنية خبيثة ؛ وذلك عندما يقول ان مشروع القرار يطلب من مجلس الأمن ان يضع خطة . لا ياسيدى ، انه يطلب من مجلس الأمن ان ينفذ خطة ، وهي خطة فرضت على هذه الجمعية عام ١٩٤٧ ، بفضل جهود الولايات المتحدة ، ان سع لي يقول ذلك . ان الكلمة الواردة في مشروع القرار ليست "يضع" وإنما "ينفذ" .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠